المحاضرة الخامسة

مبدأ الإدماج و مبدأ الاستبدال

باستقراء الإعلانات الدولية و قوانين الوطنية تجد أن هذه الأخيرة دائما تدعو المجتمع الدولي لإيلاء أهمية قصوى لاعتبارات البيئة سواء عن طريق الإدماج أي الأخذ باعتبارات البيئة في إعداد المشاريع أو الخطط . كما قد تمتد هذه الاعتبارات إلى استبدال أي عمل قد يكون مضر بالبيئة بآخر يأخذ بالحسبان حماية البيئة و التنمية المستدامة و هذا ما سيتم بيانه بشيء من التفصيل فيما يلي :

1 -مبدأ الإدماج :

فيما مضى لم تكن الدول تأخذ بترتيبات اللازمة لحماية البيئة والتنمية المستدامة كجزء من معطياتها التي تبني عليها خططها الاقتصادية الإنمائية وللتغلب على هذه الصعوبات أصبح من الضرورة مكان اللجوء إلى إعمال الإدماج أي وضع الاعتبارات بيئية في حسابات المخططات اقتصادية واجتماعية إنمائية وهو ما قد يكفل الوصول إلى توافق بين الاقتصاد والبيئة.

هذه الإستراتيجية نلمسها في المبادئ السابقة مبدأ الحيطة، وتقييم الأثر البيئي، والملوث يدفع، وهي أن الدول أصبحت في تنفيذها لخططها اقتصادية تتبنى البعد البيئي وأسس احترام البيئة وحمايتها وكذا تقييم الآثار البيئية المشاريع قبل تنفيذها.

نلمس هذا المبدأ في المبادئ قمة ريو لسنة 1992 ولو كانت ضمنية من خلال المبدأ الرابع والمبدأ الخامس و 11 و 15.

كما اقر مشرع الجزائري على هذا المبدأ من خلال الفقرة الرابعة من المادة 03 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والتي جاء بها " الذي يجب بمقتضاه دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها ".

إذا وبناء على ما سبق يمكن القول أن التخطيط المسبق يشكل عنصر رئيس وأساسي في ضمان تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إذا ما تم دمجها بفكرة التخطيط البيئي وهو ما يمثل الاتجاه الحديث في إنشاء وتنفيذ البرامج والخطط.

1 -مبدأ الاستبدال:

يشير هذا المبدأ إلى تغيير نشاط مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا عليها وتتم عملية الاستبدال حتى ولو كان هذا النشاط البديل أعلى تكلفة من نشاط مضر بالبيئة مدام أن هذا النشاط البديل يحقق تلك الأهداف بيئية والقيم موضوع الحماية .

ولبيان هذا المبدأ بشكل أفضل نستذكر حادثة غلق مصنع الاسمنت ومشتقاته بولاية البليدة. سبب هذا المصنع تدهور بيئي خطير بهذه المدينة أدى إلى أخطار صحية على العمال والسكان المقيمين بالقرب من ذلك المصنع ، أمام هذه الوضع تدخلت الجهات

المختصة لإزالة هذا التلوث، كما تم استبدال نشاط المصنع بنشاط آخر يحترم البيئة . وجب الإشارة كذلك أن الدولة قامت بتعويض المتضررين (الملوث الدافع) بنحو 17 مليار سنتيم وهنا نرى الأعباء الثقيلة التي قد تتحملها الدولة أو الأفراد جراء مثل هذه المشاريع التي تفتقر لتخطيط وإستراتيجية الواضحة.

هذا المبدأ أشارت إليه قمة ريو بشكل ضمني في المبادئ التي أوردتها في هذا الشأن الرابع ،و الثامن ,11,15 والمشرع الجزائري لورد كذلك هذا المبدأ من خلال الفقرة الثالثة من المادة 03 من القانون 10/03 إذا جاء فيها أنه " الذي يمكن بمقتضاه استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا عليها، و يختار هذا النشاط الأخير حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة مادامت مناسبة لقيم البيئة موضوع الحماية.